لماذا رفضت الجمعية العمومية إقرار مشروع موازنة "الصحفيين"؟

لماذا رفضت الجمعية العمومية إقرار مشروع موازنة «الصحفيين»؟

صوتت الجمعية العمومية على رفض الميزانية المقدمة من أمين الصندوق الحالي حسين الزناتي، وشهدت الجمعية العمومية أثناء انعقادها العديد من الخلافات؛ حيث شدد بعض الأعضاء على أن الميزانية لم تصلهم. وعند طلب خالد ميري رئيس اللجنة المشرفة على الانتخابات التصويت على الميزانية رفض أعضاء الجمعية الموافقة عليها، وتم إرجاعها لأعضاء مجلس النقابة بعد تشكيل المجلس الجديد لمراجعتها وعرضها على الجمعية العمومية مرة أخرى بأي شكل قانوني.

وقال هشام يونس عضو مجلس نقابة الصحفيين وأمين الصندوق السابق، أثناء كلمته أمام الجمعية العمومية إنه رفض الميزانية عند عرضها على أعضاء المجلس، لما بها من مبالغات في الأرقام، مشددا على أن الكثير من أعضاء المجلس أنفسهم لم تصلهم الميزانية سوى يوم الاجتماع الذي عُقد لمناقشتها.

وكان هشام يونس أمين صندوق نقابة الصحفيين السابق، قد تقدم بمذكرة إلى النقيب ضياء رشوان، للتأكيد على رفضه لميزانية النقابة عن العام المنقضي، والتي وافق عليها مجلس النقابة في اجتماعه الذي سبق انعقاد الجمعية العمومية يوم ٢ إبريل الماضي. وجاء رفض عضو مجلس النقابة هشام يونس للميزانية لـ ٩ أسباب.

أولها: عدم مصارحة الجمعية العمومية بحقيقة المشروع المزعوم عن «إنشاء مستشفى للصحفيين»، واستمرار بقاء ٤.٤ مليون جنيه لدى وزارة الإسكان دون وجود ما يفيد بوجود عقد أو اتفاق أو طريقة تقسيط المبلغ المتبقي أو حتى رسومات أو طريقة التمويل وفقا لاشتراطات الوزارة.

ويرى يونس أن استمرار بقاء هذه الملايين دون حساب من تسبب في خسارتها أو إصلاح الخطأ هو عبث بمقدرات النقابة وتكريس لإهدار أموالها في مشروعات وهمية تم الزج بالنقابة بها قبل انتخابات ٢٠١٩ بأسبوع واحد «لأسباب لم تعد خافية على أحد»، بحسب قوله.

ثانيا: عدم مصارحة الجمعية العمومية بحقيقة أرض النادي الاجتماعي بمدينة نصر والتي خسرت النقابة قضيتها أمام شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير في مرحلة النقض، وتقاعست الإدارة القانونية عن متابعتها حتى خسرت النقابة القضية والأرض، وأصر مجلس النقابة-دون أن يحاسبهم أحد-أن القضية مازالت منظورة منذ عام ٢٠٠٨ وهو أمر غير حقيقي.

حيث يؤكد عضو مجلس النقابة على أن استمرار بقاء ١١.٥ مليون جنيه لدى الشركة على سبيل الأمانة يحرم النقابة ليس فقط من المبلغ ولكن من عوائد استثماره طوال سنوات، وهو أمر يمثل إهدارا لأموال النقابة في ظل أزمة مالية خانقة.

وكشف يونس عن تواصل النقيب مع شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير، فيما أرسلت الشركة خطابا للنقابة تطالب فيه بالتقدم للحصول على أموالها ولم تحرك النقابة ساكنا ولم يفصح المدير المالي في أي وقت وصله الخطاب.

ثالثا: بالرغم من إغلاق النقابة معظم الشهور خلال العام الماضي بسبب أزمة جائحة كورونا، إلا أن الميزانية أوضحت مضاعفة مكافآت وبدلات الموظفين بنسبة تقترب من ١٠٠٪.

ويرى أمين الصندوق السابق، إن عدم وضع قواعد عادلة لمنح المكافآت للموظفين تسبب في وصول المكافآت والبدلات وما في حكمها لنحو ١٠٠ ألف جنيه شهريا معظمها لفئة محدودة وأسماء مكررة.

وقد كشف أمين الصندوق السابق للمجلس أثناء اجتماعه، كيف أن موظفا حصل على ٤ آلاف جنيه مكافأة عن سفره إلى الإسكندرية لحضور انتخابات نقابة الصحفيين الفرعية في ٢٨ أكتوبر الماضي، رغم سفره في سيارة النقابة وعدم بذل أي جهد يستحق هذا المبلغ بما يؤكد وجود حالة من السفه في الإنفاق.

وأعلن يونس أن زيادة المكافآت ليست هي المشكلة في ظل انخفاض الرواتب ولكن المشكلة أن ١٠٪ من الموظفين يحصلون على ٩٠٪ من المكافآت في تكريس لمنطق «الشلة المرضي عنها».

رابعا: زيادة إيجار الموقع الإلكتروني بنسبة ٢٥٪ رغم اتفاق عضو مجلس النقابة هشام يونس على تخفيض النسبة نفسها عندما توليت أمانة الصندوق وتم التطبيق فعلا في ٢٠١٩.

خامسا: زيادة العجز في الميزانية نتيجة سياسات الإسراف وعدم وضع قواعد للصرف خاصة فيما يتعلق بالإعانات والقرض الحسن بقيمة ١٠ آلاف جنيه ومكافآت وبدلات الموظفين.

سادسا: عدم المحاسبة على إرسال مبلغ ٥.٥ مليون جنيه لمحافظة الإسكندرية رغم أن المجلس قد وافق مبدئيا على دفع المبلغ من حساب أرض النادي وترك الأمر للنقيب للتفاوض حول تقسيط المبلغ بسبب عجز الميزانية، غير أن المبلغ تم إرساله كاملا قبل بدء التفاوض بسبب عدم الصياغة الدقيقة والمتابعة والفهم لقرارات مجلس النقابة.

سابعا: عدم تقديم موازنة عن العام المقبل «في سابقة لم أعهدها في أي مجلس سابق»-وفقا لرواية أمين الصندوق السابق هشام يونس.

ثامنا: سبق أن حذر عضو مجلس النقابة هشام يونس من السلطة المطلقة الممنوحة للصرف لدى السكرتير العام وأمين الصندوق دون العرض على مجلس النقابة صاحب الحق الأصيل في إنشاء القرارات المالية، وهو ما انعكس سلبا على عجز الميزانية.

تاسعا: تجاهل تنفيذ ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات في موضوع التكييف المركزي وغيره من أوجه الصرف، «وهو ما يعد تغييب متعمد لدور الأجهزة الرقابية في تقويم المعوج من سلوك مالي»-حسب رواية هشام يونس.

يذكر أنه في أكتوبر من عام ٢٠١٩، أعلن عضو مجلس النقابة هشام يونس استقالته من أمانة الصندوق، وأرجع «يونس» سبب استقالته إلى ما وصفه بوقوع «أحداث بين جدران نقابتنا العريقة ترقى إلى مستوى الجرائم النقابية لأنها وقائع غير مسبوقة سيكون السكوت عليها دافعا لمزيد من التدهور الذي لا نرتضيه لنقابتنا وبيت مهنتنا».